الأمم المتحدة
S/PRST/2014/9
مجلس الأمن
Distr.: General
22 May 2014
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 7181 المعقودة في 22 أيار/مايو 2014، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في الصومال“:

”يرحب مجلس الأمن برسالة الأمين العام المؤرخة 3 نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (”الرسالة“ – S/2014/243)، التي يحدد فيها الخيارات المتاحة لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية على الوفاء بالتزاماتها بموجب التعليق الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة. ويشدد مجلس الأمن على أن تحسين إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال عنصر جوهري من عناصر توطيد السلام والاستقرار في الصومال وفي عموم المنطقة.

”ويشدد مجلس الأمن على ضرورة إظهار حكومة الصومال الاتحادية تحقيق تقدم ملموس نحو امتثال شروط التعليق الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة، على النحو الذي تم تأكيده في كل من الرسالة وقرار مجلس الأمن 2142 (2014). ويظل القلق يساور مجلس الأمن إزاء تحويل الأسلحة والذخائر عن مقصدها، بما في ذلك احتمال وصولها إلى حركة الشباب، وهي مسألة تم تأكيدها أيضا في القرار 2142 (2014). ويرحب مجلس الأمن في ذلك الصدد بقيام حكومة الصومال الاتحادية بإنشاء لجنة توجيهية معنية بالأسلحة والذخائر، تقوم بدور هيئة مسؤولة عن إدارة الأسلحة عموما. ويبرز مجلس الأمن أهمية الدور الذي ينبغي أن يؤديه الفريق العامل التقني المعني بإدارة الأسلحة والذخائر فيما يتعلق بتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة. ويؤكد مجلس الأمن مجددا أن القرار الذي سيتخذه في تشرين الأول/أكتوبر 2014 بشأن مواصلة تعليق الحظر المفروض على الأسلحة سيقوم على أساس امتثال حكومة الصومال الاتحادية التزاماتها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

220514 220514 14-53887 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دعم المجتمع الدولي لحكومة الصومال الاتحادية في المجالات المحددة في الرسالة. ويشدد على وجه الخصوص الحاجة العاجلة إلى تقديم دعم دولي لمكتب مستشار الأمن القومي، الذي يتولى تنسيق التزامات الحكومة الاتحادية بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن، كما يشرف على الهيكل الوطني لإدارة الأسلحة والذخيرة. ويناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة توفير أشكال الدعم والمعدات التي تركز على ما يلي:

’1‘ تحسين التقارير التي تقدمها حكومة الصومال الاتحادية إلى مجلس الأمن بشأن هيكل قواتها الأمنية، فضلا عن تحسين إخطاراتها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا (”لجنة الجزاءات“)؛

’2‘ إكمال استقصاء تسجيل أساسي لقطاع الأمن في الصومال؛

’3‘ الشروع في عملية لوسم الأسلحة وتسجيلها، تشكل أساسا لأنشطة التحقق في المستقبل.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء على توفير التمويل والموارد العينية من أجل التعجيل بإنجاز النواتج الرئيسية لخطة عمل عام 2014 للجنة التوجيهية المعنية بالأسلحة والذخائر.

”ويؤكد مجلس الأمن أيضا بصفة خاصة الحاجة إلى توفير خمس آلات لوسم الأسلحة، إلى جانب المعدات اللازمة لوحدات الوسم المتنقلة فيما يتعلق بمستودعات الأسلحة خارج مقديشو والمرافق المؤقتة لتخزين الأسلحة.

”ويؤكد مجلس الأمن لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ضرورة تنسيق جميع عمليات توريد المعدات العسكرية والإخطارات عن طريق مكتب مستشار الأمن القومي، الذي عينته الحكومة الاتحادية في الصومال بصفته الكيان المنسق لشؤون إدارة الأسلحة والذخيرة.

”وينبغي لحكومة الصومال الاتحادية أن تنظر في إنشاء فريق تحقق مشترك مع الخبراء الدوليين. وينبغي أن يركز الفريق على التحقق المادي من الأسلحة والذخائر المقدمة إلى الحكومة الاتحادية، فضلا عن التحقق في نظم الرقابة القائمة لإدارة الأسلحة والذخيرة. وينبغي أن يركز الفريق أيضا على مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على امتثال قرارات مجلس الأمن ولجنة الجزاءات، ولا سيما

فيما يتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة. ويؤكد مجلس الأمن أن هذا الفريق سيؤدي عمله بما يحقق التكامل والتنسيق مع أعمال فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، لتفادي أي ازدواجية في أنشطتهما. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة على دعم إقامة هذا الفريق. ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء علاوة على ذلك على توفير موارد مالية كافية لدعم إنشاء هذا الفريق عاجلا.

”ويشدد مجلس الأمن على ما لعمل فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا من أهمية بالغة. ويكرر مجلس الأمن تأكيد الفقرة 32 من القرار 2111 (2013)، ويذكر حكومة الصومال الاتحادية أهمية التعاون مع الفريق. وفي ذلك السياق يشجع مجلس الأمن فريق الرصد على تعزيز حضوره في مقديشو وعلى رفع مستوى تفاعله مع مكتب مستشار الأمن القومي، بما في ذلك عن طريق المشاركة المنتظمة في اجتماعات الفريق العامل.

”ويشجع مجلس الأمن جميع الأطراف ذات الصلة في المجتمع الدولي، وبعثة الأمم المتحدة ووكالاتها، وبعثة الاتحاد الأفريقي، على مساعدة حكومة الصومال الاتحادية على تحسين إدارتها للأسلحة والذخيرة، بما في ذلك عن طريق توفير الدعم المالي والمساعدات العينية بقصد تعزيز قدرات الحكومة. ويشدد مجلس الأمن على أن حكومة الصومال الاتحادية هي المسؤولة في نهاية المطاف عن إدارة أسلحتها ومعداتها العسكرية. ويشدد مجلس الأمن على تطلعه إلى إحراز حكومة الصومال الاتحادية تقدما ملموسا في هذا الصدد خلال الأشهر المقبلة“.